

**معيار ارتباطات التأكيد (٣٤٢٠)؛ ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المُضمنة في نشرات الاكتتاب**

اعتمدت الهيئة السعودية للمرجعين والمحاسبين معيار التأكيد (٣٤٢٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة التي سبق إيضاحها في وثيقة الاعتماد.

## المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٤٢٠)

### ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب

(يسري هذا المعيار على أعمال التأكيد المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١١ أو بعد ذلك التاريخ)

## الفهرس

### الفقرة

### مقدمة

٨-١	.....	نطاق هذا المعيار .....
٩	.....	تاريخ السريان.....
١٠	.....	الأهداف .....
١١	.....	التعريفات .....
		المتطلبات .....
١٢	.....	معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) .....
١٣	.....	قبول الارتباط.....
٢٧-١٤	.....	التخطيط للارتباط وتنفيذ .....
٢٨	.....	الإفادات المكتوبة.....
٣٠-٢٩	.....	تكوين الرأي .....
٣٤-٣١	.....	شكل الرأي .....
٣٥	.....	إعداد تقرير التأكيد .....
		المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى .....
١٥	.....	نطاق هذا المعيار .....
٣١-٢١	.....	الغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب.....
٤٥-٤١	.....	تجميع المعلومات المالية التصورية .....
٦١	.....	طبيعة ارتباط التأكيد المعقول .....
٩١-٧	.....	التعريفات .....
١٢-١٠	.....	قبول الارتباط.....
٤٤-١٣	.....	التخطيط للارتباط وتنفيذ .....
٤٥	.....	الإفادات المكتوبة .....
٥٠-٤٦	.....	تكوين الرأي .....
٥٧-٥١	.....	إعداد تقرير التأكيد .....

الملحق: مثال توضيحي لتقرير محاسب قانوني يحتوي على رأي غير معدل

ينبغي قراءة المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٤٢٠) "ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

## مقدمة

### نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار ارتباطات التصديق التي يقوم بها المحاسب القانوني<sup>١</sup> للوصول إلى تأكيد معقول لإعداد تقرير عن تجميع الطرف المسؤول<sup>٢</sup> للمعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الافتتاح. وينطبق هذا المعيار في الحالات الآتية:
  - عندما تكون عملية التقرير تلك مطلوبة بموجب نظام الأوراق المالية أو لائحة سوق تداول الأوراق المالية ("الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة") في الدولة التي ستتصدر فيها نشرة الافتتاح، أو
  - عندما تكون عملية التقرير ممارسة متعارف عليها في تلك الدولة. (راجع: الفقرة أ١)
٢. طبيعة مسؤولية المحاسب القانوني في الارتباط المنفذ بموجب هذا المعيار، لا يتحمل المحاسب القانوني أية مسؤولية عن تجميع المعلومات المالية التصورية للمنشأة، حيث تقع هذه المسئولية على الطرف المسؤول. وتتمثل المسئولية الوحيدة للمحاسب القانوني في إعداد تقرير عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة.
٣. لا يتناول هذا المعيار ارتباطات غير التأكيدية التي تقوم المنشأة فيها بتكليف المحاسب القانوني بتجميع قوائمها المالية التاريخية.

### الغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الافتتاح

٤. يتمثل الغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الافتتاح فقط في توضيح أثر حدث أو معاملة مهمة على المعلومات المالية غير المعدلة للمنشأة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق تعديلات تصورية على المعلومات المالية غير المعدلة. ولا تمثل المعلومات المالية التصورية المركز المالي الفعلى للمنشأة أو أداؤها المالي أو تدفقاتها النقدية. (راجع: الفقرتين أ٢، ٣)

### تجميع المعلومات المالية التصورية

٥. يشتمل تجميع المعلومات المالية التصورية على قيام الطرف المسؤول بجمع وتصنيف وتلخيص وعرض المعلومات المالية التي توضح أثر حدث أو معاملة مهمة على المعلومات المالية غير المعدلة للمنشأة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في التاريخ المختار. وتتضمن الخطوات المتبعة في هذه العملية:
  - تحديد مصدر المعلومات المالية غير المعدلة التي سيتم استخدامها في تجميع المعلومات المالية التصورية، واستخراج المعلومات المالية غير المعدلة من ذلك المصدر؛ (راجع: الفقرتين أ٤، ٥)

<sup>١</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، الفقرة (١٢) (ص).

<sup>٢</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة (١٢) (ت).

- إجراء تعديلات تصورية على المعلومات المالية غير المعدلة للغرض الذي تُعرض لأجله المعلومات المالية التصورية؛
  - عرض المعلومات المالية التصورية الناتجة مع الإفصاحات المرفقة.
٦. طبيعة ارتباط التأكيد المعمول
- ينطوي ارتباط التأكيد المعمول لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية على تنفيذ الإجراءات الموضحة في هذا المعيار لتقدير ما إذا كانت الضوابط المنطبقة المستخدمة من قبل الطرف المسؤول في تجميع المعلومات المالية التصورية توفر أساساً معقولاً لعرض التأثيرات المهمة التي يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة، وللحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن ما يلي: (راجع: الفقرة ٦)
- ما إذا كانت التعديلات التصورية ذات الصلة تعطي تأثيراً مناسباً لتلك الضوابط؛
  - ما إذا كان العمود التصوري الناتج (انظر الفقرة ١١(ج)) يعكس التطبيق السليم لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة.

كما ينطوي هذا الارتباط على تقويم العرض العام للمعلومات المالية التصورية. لكنه لا ينطوي على قيام المحاسب القانوني بتحديث أو إعادة إصدار أي تقارير أو إراء بشأن أي معلومات مالية تاريخية مستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية، أو تفيدة مراجعة أو فحص للمعلومات المالية المستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية.

#### العلاقة مع معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) والإصدارات المهنية الأخرى، والمتطلبات الأخرى

٧. يكون المحاسب القانوني مطالباً بالالتزام بمعايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) وبهذا المعيار عند تنفيذ ارتباط تأكيد للتقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب. ويكلم هذا المعيار معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، ولكنه لا يحل محله، ويتناول هذا المعيار في كيفية تطبيق معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) في ارتباط تأكيد معمول لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب.

٨. يتطلب الالتزام بمعايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) جملة أمور من بينها الالتزام بالجزأين (أ) و(ب) من قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (قواعد سلوك وأداب المهنة) فيما يتعلق بارتباطات التأكيد، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المنصوص عليها في نظام أو لائحة، التي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات الجزأين (أ) و(ب).<sup>٤</sup> ويطلب أيضاً أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط عضواً في أحد المكاتب التي تطبق معيار رقابة الجودة (١)، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات الواردة في نظام أو لائحة، والتي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (١).

#### تاريخ السريان

٩. يسري هذا المعيار على تقارير التأكيد المؤرخة في ٢٠١٧/١١ أو بعد ذلك التاريخ.

<sup>٣</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرات ٣(أ) و ٢٠ و ٣٤.

<sup>٤</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرتان ٣(ب) و ٣١ (أ) المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة".

## الأهداف

١٠. تمثل أهداف المحاسب القانوني فيما يلي:
- (أ) الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة؛  
(ب) إعداد تقرير وفقاً للنتائج التي خلص إليها المحاسب القانوني.

## التعريفات

١١. لأغراض هذا المعيار، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرین كل منها فيما يلي:
- (أ) الضوابط المنطبقة: الضوابط التي يستخدمها الطرف المسؤول عند تجميع المعلومات المالية التصورية. وقد تكون الضوابط مفروضة من قبل جهة مصرح لها أو معترف بها لوضع المعايير أو مفروضة بموجب نظام أو لائحة. وعندما لا توجد ضوابط مفروضة، فإن الطرف المسؤول هو من يقوم بوضعها. (راجع: الفقرات ٩٧-١٦)
- (ب) التعديلات التصورية: فيما يتعلق بالمعلومات المالية غير المعدلة، تتضمن:
- (١) التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة التي توضح أثر حدث أو معاملة مهمة ("حدث" أو "معاملة") كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح؛
- (٢) التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة التي تعد ضرورية للمعلومات المالية التصورية التي سيتم تجميعها على أساس متطرق مع إطار التقرير المالي المنطبق في المنشأة المعدة للتقرير ("المنشآة") وسياسات المحاسبة بموجب ذلك الإطار. (راجع: الفقرتين ١٦، ١٥)

وتتضمن التعديلات التصورية المعلومات المالية ذات الصلة لمنشأة أعمال تم الاستحواذ عليها أو من المقرر أن يتم الاستحواذ عليها ("المنشأة المستحوذ عليها")، أو منشأة أعمال تم التخلص منها أو من المقرر أن يتم التخلص منها ("المنشأة المتخلص منها")، طالما كانت هذه المعلومات مستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية ("المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها").

- (ج) المعلومات المالية التصورية: المعلومات المالية التي تظهر مع تعديلات لتوضيح أثر حدث أو معاملة على المعلومات المالية غير المعدلة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح. وفي هذا المعيار، يفترض أن المعلومات المالية التصورية يتم عرضها في شكل عمودي يتالف من العمود (أ) للمعلومات المالية غير المعدلة؛ والعمود (ب) للتعديلات التصورية؛ والعمود (ج) وهو العمود التصوري الناتج. (راجع: الفقرة ٢٠)

(د) نشرات الاكتتاب: مستند صادر وفقاً للمتطلبات النظامية أو التنظيمية فيما يتعلق بالأوراق المالية للمنشآة، والتي من المزمع أن يتخذ طرف ثالث قراراً استثمارياً بشأنها.

(هـ) المعلومات المالية المنشورة: المعلومات المالية للمنشآة أو لمنشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها والتي تكون متاحة للجمهور.

(و) المعلومات المالية غير المعدلة: المعلومات المالية للمنشآة التي يتم تطبيق التعديلات التصورية عليها من قبل الطرف المسؤول. (راجع: الفقرتين ٤، ٥)

## المتطلبات

### معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)

١٢. لا يجوز للمحاسب القانوني أن يشير إلى التزامه بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠).

### قبول الارتباط

١٣. قبل الموافقة على قبول ارتباط لإعداد تقرير عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة اكتتاب قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبق، يجب على المحاسب القانوني:

(أ) أن يحدد أن الأشخاص الذين سيؤدون الارتباط توافر لديهم مجتمعين الكفاءات والقدرات المناسبة؛ (راجع: الفقرة ١٠)

(ب) أن يحدد، على أساس المعرفة الأولية بظروف الارتباط والنفاذ مع الطرف المسؤول، أن الضوابط التي يتوقع المحاسب القانوني أنها ستتطبق تُعد مناسبة، وأنه من غير المرجح أن تكون المعلومات المالية التصورية مضللة لغرض المقصود منها؛

(ج) أن يتولى تقويم صيغة الرأي المنصوص عليها في الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة، إن وجدت، لتحديد أن المحاسب القانوني من المرجح أن يكون قادرًا على إبداء الرأي المحدد على أساس تنفيذ الإجراءات المحددة في هذا المعيار؛ (راجع: الفقرات ٤٥-٥٦)

(د) عندما تكون المصادر التي استخرجت منها المعلومات المالية غير المعدلة وأية معلومات مالية لمنشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها قد تم مراجعتها أو فحصها وتم إبداء رأي مراجعة أو استنتاج فحص معدل، أو إذا كان التقرير يحتوي على فقرة لفت انتباه، ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة تسمح أو لا باستخدام، أو الإشارة في تقرير المحاسب القانوني إلى، رأي المراجعة أو استنتاج الفحص المعدل أو التقرير الذي يحتوي على فقرة لفت الانتباه فيما يتعلق بتلك المصادر؛

(ه) إذا لم تكن المعلومات المالية التاريخية لمنشأة قد تمت مراجعتها أو فحصها مطلقاً، ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان يستطيع أن يتوصل إلى فهم لمنشأة المستحوذ عليها ومارستها الخاصة بالمحاسبة والتقرير المالي بما يكفي لتنفيذ الارتباط؛ (راجع: الفقرة ٣١)

(و) إذا كان الحيث أو المعاملة يحتوي على استحوذان ولم تكن المعلومات المالية التاريخية لمنشأة المستحوذ عليها قد تمت مراجعتها أو فحصها مطلقاً، ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان يستطيع أن يتوصل إلى فهم لمنشأة المستحوذ عليها ومارستها الخاصة بالمحاسبة والتقرير المالي بما يكفي لتنفيذ الارتباط؛

(ز) أن يحصل على موافقة الطرف المسؤول بأنه يقر ويفهم مسؤوليته عن الأمور الآتية: (راجع: الفقرتين ١١، ١٢)

(١) الإفصاح عن الضوابط المنطبقة ووصفها بشكلٍ كافٍ للمستخدمين المستهدفين، إذا لم تكن مناحة للعموم؛

(٢) تجميع المعلومات المالية التصورية على أساس الضوابط المنطبقة؛

(٣) تزويد المحاسب القانوني بما يلي:

- أ. إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات (بما في ذلك، عند الحاجة لأغراض الارتباط، معلومات المنشآت المستحوذ عليها في عمليات تجميع الأعمال)، مثل السجلات والوثائق وغيرها من المواد، التي تكون ذات صلة بتقويم ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطقية؛
- ب. المعلومات الإضافية التي قد يتطلبها المحاسب القانوني من الطرف المسؤول لغرض الارتباط؛
- ج. الوصول إلى أي أشخاص داخل المنشأة ومستشاري المنشآة الذين يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري الحصول منهم على آنلاه تتعلق بتقويم ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطقية؛
- د. عند الحاجة لأغراض الارتباط، الوصول إلى الأفراد المناسبين داخل المنشآت المستحوذ عليها في عمليات تجميع الأعمال.

**الخطيط للارتباط وتفيذه**

**تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطقية**

١٤. يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الضوابط المنطقية تُعد مناسبة، وفقاً لما هو مطلوب بموجب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠)، وعلى وجه الخصوص، يجب أن يحدد أنها تشتمل كحد أدنى على ما يلي:
- (أ) ضرورة استخراج المعلومات المالية غير المعدلة من مصدر مناسب؛ (راجع: الفقرات ٤٤، ٥٥، ٢٧)
- (ب) ضرورة أن تكون التعديلات التصورية:
- (١) يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة؛ (راجع: الفقرة ١٣)
- (٢) يمكن دعمها بالحقائق؛ (راجع: الفقرة ١٤)
- (٣) متسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق للمنشأة وسياساتها المحاسبية بموجب ذلك الإطار؛ (راجع: الفقرتين ١٥، ١٦)
- (ج) ضرورة توفير عرض مناسب وتقديم إفصاحات مناسبة لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم المعلومات المنقولة. (راجع: الفقرات ٢٢، ٣١، ٤٢)
١٥. إضافة لذلك، يجب على المحاسب القانوني تقييم ما إذا كانت الضوابط المنطقية:
- (أ) تُعد متسقة، وغير متعارضة، مع الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة؛
- (ب) من غير المرجح أن تؤدي إلى معلومات مالية تصورية مضللة.

٠ معيار المراجعة (٣٠٠)، الفقرتان ٤٢(ب)(٢) وأ٥

الأهمية النسبية

١٦. عند تخطيط وتنفيذ الارتباط، يجب على المحاسب القانوني أن يأخذ في الحسبان الأهمية النسبية فيما يتعلق بتقويم ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقية. (راجع: الفقرتين ١٧، ١٨)

التوصل إلى فهم لكيفية تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصورية وظروف الارتباط الأخرى

١٧. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرة ١٩)

(أ) الحدث أو المعاملة التي يتم تجميع المعلومات المالية التصورية بشأنها؛

(ب) كيفية قيام الطرف المسؤول بتجمیع المعلومات المالية التصوریة؛ (راجع: الفقرتين ٢٠، ٢١)

(ج) طبيعة المنشأة وأية منشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها، بما في ذلك: (راجع: الفقرتين ٢٢، ٢٣)

(١) عملياتها؛

(٢) أصولها والتزاماتها؛

(٣) هيكلها التنظيمي وكيفية تمويلها؛

(د) عوامل الصناعة والعوامل النظامية والتنظيمية وغيرها من العوامل الخارجية ذات الصلة التي تتعلق بالمنشأة وأية منشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها؛ (راجع: الفقرات ٢٤ - ٢٦)

(ه) إطار التقرير المالي المنطبق وممارسات المحاسبة والتقرير المالي المنشأة وأية منشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها، بما في ذلك اختيارها وتطبيقها لسياسات المحاسبة.

الحصول على أدلة بشأن مدى مناسبة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة

١٨. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان الطرف المسؤول قد استخرج المعلومات المالية غير المعدلة من مصدر مناسب. (راجع: الفقرتين ٢٧، ٢٨)

١٩. في حالة عدم وجود تقرير مراجعة أو فحص عن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، فيجب على المحاسب القانوني تنفيذ إجراءات ليكون مقتضاً بأن المصدر يُعد مناسباً. (راجع: الفقرات ٢٩ - ٣١)

٢٠. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان الطرف المسؤول قد استخرج المعلومات المالية غير المعدلة من المصدر بشكل مناسب.

الحصول على أدلة بشأن مدى مناسبة التعديلات التصورية

٢١. عند تقويم ما إذا كانت التعديلات التصورية مناسبة، يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان الطرف المسؤول قد حد التعديلات التصورية الالزمة لتوضيح أثر الحدث أو المعاملة في تاريخ التوضيح أو لفترة التوضيح. (راجع: الفقرة ٣٢)

٢٢. عند تحديد ما إذا كانت التعديلات التصورية ثُدَّ متواقة مع الضوابط المنطبقية، يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت:

(أ) يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة؛ (راجع: الفقرة ١٣)

(ب) يمكن دعمها بالحقائق، إذا تم تضمين المعلومات المالية لمنشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها في التعديلات التصورية ولا يوجد تقرير مراجعة أو فحص عن المصدر الذي استخرجت منه هذه المعلومات المالية، فيجب على المحاسب القانوني تنفيذ إجراءات ليكون مقتنعاً بأن المعلومات المالية يمكن دعمها بالحقائق؛ (راجع: الفرات أ ١٤، ٣٢، ٣٨)

(ج) متسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق للمنشأة و سياساتها المحاسبية بموجب ذلك الإطار.  
(راجع: الفقرتين أ ١٥، أ ١٦)

وجود رأي مراجعة أو استنتاج فحص معدل أو فقرة لفت انتباه، فيما يتعلق بالمصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، أو المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية لمنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها

٢٣. قد يكون هناك رأي مراجعة أو استنتاج فحص معدل تم إيداعه فيما يتعلق بالمصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، أو المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية لمنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها، أو قد يكون هناك تقرير يحتوي على فقرة لفت انتباه صدر فيما يتعلق بهذا المصدر. وفي مثل هذه الظروف، إذا كانت الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة لا تمنع استخدام مثل هذا المصدر، فيجب على المحاسب القانوني تقويم:

(أ) التبعات المحتملة لذلك على تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة؛ (راجع: الفقرة ٣٩)

(ب) التصرفات الإضافية المناسبة اللازم اتخاذها؛ (راجع: الفقرة ٤٠)

(ج) ما إذا كان يوجد أي تأثير لذلك على قدرة المحاسب القانوني لإعداد تقرير وفقاً لشروط الارتباط، بما في ذلك أي تأثير على تقرير المحاسب القانوني.

عدم مناسبة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة / عدم مناسبة التعديلات التصورية

٤. إذا حدد المحاسب القانوني، على أساس الإجراءات المنفذة، أن الطرف المسؤول:

(أ) استخدم مصدرًا غير مناسب ليستخرج منه المعلومات المالية غير المعدلة؛ أو

(ب) أغفل ذكر تعديل تصورى ينبعى تضمينه، أو طبق تعديلاً تصورياً لا يتفق مع الضوابط المنطبقة، أو طبق تعديلاً تصورياً على نحو غير مناسب بأية صورة أخرى،

فيجب على المحاسب القانوني مناقشة الأمر مع الطرف المسؤول. وإذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الاتفاق مع الطرف المسؤول على الكيفية التي ينبغي حل الأمر بها، فيجب عليه تقويم التصرفات الإضافية اللازم اتخاذها. (راجع: الفقرة ٤٠)

الحصول على أدلة بشأن العمليات الحسابية المطبقة في المعلومات المالية التصورية

٢٥. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت العمليات الحسابية المطبقة في المعلومات المالية التصورية تُعد دقيقة من الناحية الحسابية.

تقويم عرض المعلومات المالية التصورية

٢٦. يجب على المحاسب القانوني تقويم عرض المعلومات المالية التصورية. ويجب أن يتضمن ذلك النظر فيما يلي:

- (أ) العرض والهيكل العام للمعلومات المالية التصورية، بما في ذلك ما إذا كانت معنونة بوضوح لتمييزها عن المعلومات المالية التاريخية أو غيرها؛ (راجع: الفقرتين ٢١، ٣٠)
- (ب) ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية والإضافات التفسيرية المتعلقة بها توضح أثر الحدث أو المعاملة بطريقة غير مضللة؛ (راجع: الفقرة ٤١)
- (ج) ما إذا كانت هناك إضافات مناسبة مقدمة مع المعلومات المالية التصورية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم المعلومات المنقولة؛ (راجع: الفقرة ٤٢)
- (د) ما إذا كان المحاسب القانوني قد علم بأي أحداث مهمة وقعت بعد تاريخ المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، وقد تتطلب الإشارة إليها، أو الإفصاح عنها، في المعلومات المالية التصورية. (راجع: الفقرة ٤٣)

يجب على المحاسب القانوني قراءة المعلومات الأخرى المضمنة في نشرة الاكتتاب التي تحتوي على المعلومات المالية التصورية لتحديد أوجه عدم الاتساق الجوهرية، إن وجدت، مع المعلومات المالية التصورية أو تقرير التأكيد. وإذا حدد المحاسب القانوني، عند قراءة المعلومات الأخرى، وجود عدم اتساق جوهري أو علم بوجود تحريف جوهري لحقيقة في تلك المعلومات الأخرى، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الطرف المسؤول. وإذا كان من الضروري تصحيح الأمر ورفض الطرف المسؤول القيام بذلك، فيجب على المحاسب القانوني اتخاذ التصرفات الإضافية المناسبة. (راجع: الفقرة ٤٤)

#### الإفادات المكتوبة

. ٢٨ . يجب أن يطلب المحاسب القانوني إفادات مكتوبة من الطرف المسؤول تفيد بما يلي:

- (أ) أنه عند تجميع المعلومات المالية التصورية، حدد الطرف المسؤول جميع التعديلات التصورية المناسبة الالزامية لتوضيح أثر الحدث أو المعاملة في تاريخ التوضيح أو لفترة التوضيح؛ (راجع: الفقرة ٤٥)
- (ب) أن المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة.

#### تكوين الرأي

. ٢٩ . يجب على المحاسب القانوني تكوين رأي عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة. (راجع: الفقرات ٤٦—٤٨)

. ٣٠ . في سبيل تكوين ذلك الرأي، يجب على المحاسب القانوني استنتاج ما إذا كان قد حصل على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن ما إذا كان تجميع المعلومات المالية التصورية يخلو من إغفالات جوهيرية، أو الاستخدام أو التطبيق غير المناسب لتعديل تصريري. ويجب أن يتضمن ذلك الاستنتاج تقويمًا لما إذا كان الطرف المسؤول قد وصف وأوضح بشكل كافٍ عن الضوابط المنطبقة بقدر عدم توفرها للعلوم. (راجع: الفقرتين ٤٩، ٥٠)

#### شكل الرأي

الرأي غير المعدل

. ٣١ . يجب على المحاسب القانوني إبداء رأي غير معدل عندما يخلص إلى أن المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة.

## الرأي المعدل

٣٢. في العديد من الدول، تمنع الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة نشر نشرات الاكتتاب التي تحتوي على رأي معدل فيما يتعلق بما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة. وعندما يكون هذا هو الحال ويخلص المحاسب القانوني إلى أنه من المناسب رغم ذلك إبداء رأي معدل وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الطرف المسؤول. وإذا لم يوافق الطرف المسؤول على إجراء التغييرات اللازمة، يجب على المحاسب القانوني:

- (أ) حجب التقرير؛ أو
- (ب) الانسحاب من الارتباط؛ أو
- (ج) النظر في ضرورة الحصول على مشورة قانونية.

٣٣. في بعض الدول، قد لا تمنع الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة نشر نشرات الاكتتاب التي تحتوي على رأي معدل فيما يتعلق بما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة. وفي هذه الدول، إذا حدد المحاسب القانوني أنه من المناسب إبداء رأي معدل وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، فيجب عليه تطبيق المتطلبات الواردة في معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)<sup>٦</sup> فيما يتعلق بالآراء المعدلة.

## فقرة لفت الانتباه

٣٤. في بعض الظروف، قد يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين إلى أمر معروض أو مفصح عنه في المعلومات المالية التصورية أو الإيضاحات التفسيرية المرفقة بها. ويكون هذا هو الحال عندما يُعدُّ الأمر، في رأي المحاسب القانوني، على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين لما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة. وفي مثل هذه الظروف، يجب على المحاسب القانوني أن يضمن في تقريره فقرة لفت انتباه بشرط أن يكون قد حصل على ما يكفي من الأدلة المناسبة بان الأمر لا يوثر على ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة. ولا تشير مثل هذه الفقرة إلا إلى المعلومات المعروضة أو المفصح عنها في المعلومات المالية التصورية أو الإيضاحات التفسيرية المرفقة بها.

## إعداد تقرير التأكيد

٣٥. يجب أن يشتمل تقرير المحاسب القانوني، كحد أدنى، على العناصر الأساسية الآتية: (راجع: الفقرة ٥٧)

- (أ) عنوان يشير بوضوح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد مستقل؛ (راجع: الفقرة ٥١)
  - (ب) المخاطبون بالقرير، وفقاً لما هو منتفق عليه في شروط الارتباط؛ (راجع: الفقرة ٥٢)
  - (ج) مقدمة تحدد ما يلي: (راجع: الفقرة ٥٣)
- (١) المعلومات المالية التصورية؛
- (٢) المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، وما إذا كان قد تم نشر تقرير مراجعة أو فحص عن ذلك المصدر أم لا؛

<sup>٦</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٧٤

- (٣) الفترة التي تغطيها المعلومات المالية التصورية أو تاريخها؛
- (٤) إشارة إلى الضوابط المنطبقة والتي على أساسها نفذ الطرف المسؤول تجميع المعلومات المالية التصورية، ومصدر تلك الضوابط؛
- (٥) عبارة تقييد بأن الطرف المسؤول هو المسؤول عن تجميع المعلومات المالية التصورية على أساس الضوابط المنطبقة؛
- (٦) وصف لمسؤوليات المحاسب القانوني، بما في ذلك عبارات بأن:
- (١) مسؤولية المحاسب القانوني تتمثل في إبداء رأي عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة؛
- (٢) لأغراض هذا الارتباط، لا يُعد المحاسب القانوني مسؤولاً عن تحديد أو إعادة إصدار أي تقارير أو آراء بشأن أي معلومات مالية تاريخية مستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية، كما أنه لم ينفذ أثناء هذا الارتباط أية مراجعة أو فحص للمعلومات المالية المستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية؛
- (٣) الغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب يتمثل قفط في توضيح أثر حدث أو معاملة مهمة على المعلومات المالية غير المعتمدة للمنشاء كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح. ووفقاً لذلك، فإن المحاسب القانوني لا يقدم أي تأكيد بأن النتيجة الفعلية للحدث أو المعاملة في ذلك التاريخ كانت ستحقق كما هي معروضة؛
- (٤) عبارة بأن الارتباط تم تنفيذه وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد (٣٤٢٠) "ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب"، الذي يتطلب من المحاسب القانوني التخطيط للإجراءات وتنفيذها للوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كان الطرف المسؤول قد قام بتجمیع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة؛
- (٥) عبارة بأن المكتب الذي يكون المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار رقابة الجودة (١) أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات الواردة في نظام أو لائحة، والتي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (١).<sup>(\*)</sup>
- (٦) عبارة تقييد بأن المحاسب القانوني يلتزم بمتطلبات الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى لقواعد سلوك وأداب المهنة، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المفروضة بموجب نظام أو لائحة، التي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات الجزأين (أ) و(ب) من قواعد سلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات التأكيد.<sup>(\*\*)</sup>
- (٧) عبارات بأن:

\* تم الغاء ما يتعلق بالمتطلبات لغير المحاسبين المهنيين من النص الأصلي الصادر عن مجلس المعايير الدولية لارتباطات المراجعة والتأكيد، حيث لا يسمح نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة لغير المرخصين بتقديم خدمات التأكيد.

\*\* يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة في المملكة العربية السعودية.

\*\*\* تم الغاء ما يتعلق بالمتطلبات لغير المحاسبين المهنيين من النص الأصلي الصادر عن مجلس المعايير الدولي لارتباطات المراجعة والتأكيد، حيث لا يسمح نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة لغير المرخصين بتقديم خدمات التأكيد.

- (١) ارتباط التأكيد المعقول لإعداد تقرير عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقية، يشتمل على تنفيذ إجراءات لتقدير ما إذا كانت الضوابط المنطقية المستخدمة من قبل الطرف المسؤول في تجميع المعلومات المالية التصورية توفر أساساً معقولاً لعرض التأثيرات المهمة التي يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة، وللحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن ما يلي:
- ما إذا كانت التعديلات التصورية ذات الصلة تعطي تأثيراً مناسباً لتلك الضوابط؛
  - ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية تعكس التطبيق السليم لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة؛
- (٢) الإجراءات المختارة تعتمد على حكم المحاسب القانوني، مع مراعاة فهم المحاسب القانوني لطبيعة المنشأة، والحدث أو المعاملة التي تم بشأنها تجميع المعلومات المالية التصورية، وظروف الارتباط الأخرى ذات الصلة؛
- (٣) الارتباط ينطوي كذلك على تقويم العرض العام للمعلومات المالية التصورية؛
- (ي) ما لم يتطلب نظام أو لائحة خلاف ذلك، رأي المحاسب القانوني باستخدام واحدة من العبارات الآتية، والتي ينظر إليها على أنها متكافئة: (راجع: الفقرات ٤٥٦-٤٥٧)
- (١) تم تجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس [الضوابط المنطبقية]؛ أو
  - (٢) تم تجميع المعلومات المالية التصورية بشكلٍ سليم بناءً على الأساس المعلن؛
- (ك) توقيع المحاسب القانوني؛
- (ل) تاريخ التقرير؛
- (م) المكان الذي يمارس فيه المحاسب القانوني عمله في الدولة.

\*\*\*

## المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرة ١)

١١. لا يتناول هذا المعيار الظروف التي يتم فيها تقديم المعلومات المالية التصورية كجزء من القوائم المالية للمنشأة وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.
- الغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الاكتتاب (راجع: الفقرات ١١، ١٤، ١٤(ج)، ٢٦))
١٢. يُرفق بالمعلومات المالية التصورية الإيضاحات التفسيرية المتعلقة بها التي غالباً ما تنصح عن الأمور الموضحة في الفقرة ٤٢.
١٣. قد يتم تضمين طرق عرض مختلفة للمعلومات المالية التصورية في نشرات الاكتتاب اعتماداً على طبيعة الحدث أو المعاملة، والكيفية التي يبني بها الطرف المسؤول توضيحاً أثر ذلك الحدث أو تلك المعاملة على المعلومات المالية غير المعدلة للمنشأة. على سبيل المثال، قد تستحوذ المنشأة على

عدد من منشآت الأعمال قبل طرح أولي للاكتتاب العام. وفي تلك الظروف، قد يختار الطرف المسؤول عرض قائمة تصورية لصافي الأصول لتوضيح أثر عمليات الاستحواذ على المركز المالي للمنشأة والنسب الرئيسية مثل اليون إلى حقوق الملكية كما لو كانت منشآت الأعمال المستحوذ عليها قد تم تجميعها مع المنشأة في تاريخ سابق. وقد يختار الطرف المسؤول أيضاً عرض قائمة دخل تصورية لتوضيح نتائج العمليات التي ربما كانت ستحقق للفترة المنتهية في ذلك التاريخ. وفي مثل هذه الحالات، يمكن وصف طبيعة المعلومات المالية التصورية بعناوين مثل "قائمة لصافي الأصول التصورية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤" و "قائمة الدخل التصورية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤".

### تجميع المعلومات المالية التصورية

المعلومات المالية غير المعدلة (راجع: الفقرات ١١، ٥ و ١٤))

٤. في كثير من الحالات، سيصبح المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة هو المعلومات المالية المنشورة مثل القوائم المالية السنوية أو الأولية.
٥. اعتماداً على الكيفية التي يختار الطرف المسؤول أن يوضح بها أثر الحدث أو المعاملة، قد تشتمل المعلومات المالية غير المعدلة إما على:
- قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية، مثل قائمة لمركز المالي وقائمة للدخل الشامل؛ أو
  - معلومات مالية ملخصة بشكل مناسب من مجموعة كاملة من القوائم المالية، على سبيل المثال، بيان بصافي الأصول.

### طبيعة ارتباط التأكيد المعقول (راجع: الفقرة ٦)

٦. في هذا المعيار، يقصد بوصف المعلومات المالية التصورية بأنها قد "تم تجميعها بشكل سليم" أنها قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المنطبقة.

### التعريفات

الضوابط المنطبقة (راجع: الفقرة ١١))

٧. عند عدم وجود ضوابط مفروضة لتجميع المعلومات المالية التصورية، فإن الطرف المسؤول سيكون قد وضع الضوابط استناداً، على سبيل المثال، إلى الممارسة المتبعة في صناعة معينة أو الضوابط المطبقة في دولة قامت بوضع ضوابط مفروضة، وسيكون قد أفصح عن تلك الحقيقة.
٨. ستكون الضوابط المنطبقة لتجميع المعلومات المالية التصورية مناسبة في ظل الظروف القائمة إذا استوفت المتطلبات الموضحة في الفقرة ١٤.
٩. قد تشتمل الإيضاحات التفسيرية المرفقة على بعض التفاصيل الإضافية بشأن الضوابط لوصف كيف أنها توضح تأثيرات الحدث أو المعاملة المستهدفة. وقد يتضمن ذلك، على سبيل المثال:
- التاريخ الذي يفترض وقوع الحدث أو إجراء المعاملة فيه.
  - المناهج المستخدمة لتوزيع الدخل والنفقات العامة والأصول والالتزامات بين منشآت الأعمال ذات الصلة في إحدى التصنيفات.

## قبول الارتباط

### القدرات والكفاءة لتنفيذ الارتباط (راجع: الفقرة ١٣((ز)))

١٠. تتطلب قواعد سلوك وأداب المهنة من المحاسب القانوني امتلاك معرفة ومهارة مهنية مناسبة، بما في ذلك إدراك وفهم التطورات التقنية والمهنية والت التجارية ذات الصلة، من أجل تقديم الخدمة المهنية بجدارة.<sup>٧</sup> وفي سياق هذا المتطلب من قواعد سلوك وأداب المهنة، فإن القدرات والكفاءة ذات الصلة لتنفيذ الارتباط تتضمن أيضاً أموراً مثل ما يلي:

- المعرفة والخبرة في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة؛
- فهم الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالأوراق المالية والتطورات المتعلقة بها؛
- فهم متطلبات الإدراج في سوق تداول الأوراق المالية ذات الصلة ومعاملات سوق رأس المال مثل عمليات الاندماج والاستحواذ وطرح الأوراق المالية للاكتتاب؛
- الإمام بعملية إعداد نشرات الافتتاح وإدراج الأوراق المالية في سوق تداول الأوراق المالية؛
- المعرفة بأطر التقرير المالي المستخدمة في إعداد المصادر التي استخرجت منها المعلومات المالية غير المعدلة، وعند الاقتضاء، المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها.

### مسؤوليات الطرف المسؤول (راجع: الفقرة ١٣((ز)))

١١. يتم إجراء الارتباط وفقاً لهذا المعيار على افتراضي أساس بأن الطرف المسؤول قد أقر بتحمل المسؤوليات المبينة في الفقرة ١٣((ز)) وفهمها. وفي بعض الدول، قد تكون هذه المسؤوليات محددة في نظام أو لائحة. وفي دول أخرى، قد يوجد تعريف نظامي أو تنظيمي بسيط، أو لا يوجد أي تعريف على الإطلاق، لهذه المسؤوليات. ويستند ارتباط التأكيد لإعداد تقرير عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقية إلى افتراض بأن:

- (أ) دور المحاسب القانوني لا يشمل تحمل المسؤولية عن تجميع تلك المعلومات؛  
(ب) المحاسب القانوني لديه توقع معقول بالحصول على المعلومات اللازمة للارتباط.
- وبناءً على ذلك، فإن هذا الافتراض يعد أساساً لإجراء الارتباط. وتفادياً لسوء الفهم، يتم التوصل إلى اتفاق مع الطرف المسؤول بأنه يقر بتحمل مثل هذه المسؤوليات وأنه يفهمها كجزء من الاتفاق على شروط الارتباط التي يتطلبها معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) وتسجيلها.<sup>٨</sup>
- عندما ينص نظام أو لائحة بتفصيل كافي على شروط الارتباط، فإن المحاسب القانوني يحتاج فقط إلى تسجيل أن هذا النظام أو هذه اللائحة تُعد منطبقاً وأن الطرف المسؤول يقر ويفهم مسؤولياته الموضحة في الفقرة ١٣((ز)).

<sup>٧</sup> قواعد سلوك وأداب المهنة، الفقرات ١٣٠ إلى ١٣٠ إلى ٣-١٣٠.

<sup>٨</sup> معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٢٧

## التحطيط للارتباط وتنفيذها

### تقييم مدى مناسبة الضوابط المنطبقة

التعديلات التي يمكن نسبتها بشكل مباشر (راجع: الفقرتين ١٤(ب)(١)، ٢٢(ب))

١٣. من الضروري أن يكون من الممكن نسبة التعديلات التصورية بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة لتجنب المعلومات المالية التصورية التي تعكس الأمور التي لا تتناسب تماماً بنتيجة للحدث أو التي ليست جزءاً أساسياً من المعاملة. وتستبعد تلك التعديلات التي يمكن نسبتها بشكل مباشر التعديلات التي تتعلق بأحداث مستقبلية أو تعتمد على تصرفات سيتم اتخاذها بمجرد اكتمال المعاملة، حتى ولو كانت هذه التصرفات أساسية للمنشأة الداخلية في المعاملة (على سبيل المثال، إغلاق موقع إنتاج زائدة عن الحاجة بعد الاستحواذ).

التعديلات التي يمكن دعمها بالحقائق؛ (راجع: الفقرتين ١٤(ب)(٢)، ٢٢(ب))

١٤. من الضروري أيضاً أن يكون من الممكن دعم التعديلات التصورية بالحقائق من أجل توفير أساس يمكن الاعتماد عليه للمعلومات المالية التصورية. وتكون التعديلات التي يمكن دعمها بالحقائق قابلة للتحديد الموضوعي. ومن مصادر دعم التعديلات التصورية بالحقائق، على سبيل المثال:

- اتفاقيات الشراء والبيع.
- مستندات تمويل الحدث أو المعاملة، مثل اتفاقيات الديون.
- تقارير التقويم المستقلة.
- المستندات الأخرى المتعلقة بالحدث أو المعاملة.
- القوائم المالية المنشورة.
- المعلومات المالية الأخرى المفصح عنها في نشرة الاكتتاب.
- الإجراءات النظامية أو التنظيمية ذات الصلة، كما في مجال الضرائب.
- اتفاقيات التوظيف.
- تصرفات المكلفين بالحكومة.

التعديلات المنسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق للمنشأة وسياساتها المحاسبية بموجب ذلك الإطار (راجع: الفقرات ١١(ب)(٢)، ١٤(ب)(٣)، ٢٢(ج))

١٥. حتى تكون المعلومات المالية التصورية مجده، فمن الضروري أن تكون التعديلات التصورية منسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق للمنشأة وسياساتها المحاسبية بموجب هذا الإطار. وفي سياق القيام بتجميع أعمال، على سبيل المثال، يشتمل تجميع المعلومات المالية التصورية على أساس الضوابط المنطبقة على النظر في أمور مثل:

- ما إذا كانت هناك اختلافات بين السياسات المحاسبية للمنشأة المستحوذ عليها وتلك المنشأة؛

- ما إذا كانت السياسات المحاسبية للمعاملات التي تمت من قبل المنشأة المستحوذ عليها والتي لم تدخل فيها المنشأة من قبل هي السياسات التي كانت ستبنيها المنشأة ل تلك المعاملات بموجب إطار التقرير المالي المنطبق الخاص بها، مع الأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بالمنشأة.
١٦. في بعض الظروف، قد يكون من الضروري أيضاً النظر في مدى مناسبية السياسات المحاسبية للمنشأة، فعلى سبيل المثال، قد تقترح المنشأة إصدار أدوات مالية معقدة كجزء من الحدث أو المعاملة للمرة الأولى. وإذا كان هذا هو الحال، فقد يكون من الضروري النظر فيما يلي:
- ما إذا كان الطرف المسؤول قد اختار السياسات المحاسبية المناسبة التي سيتم استخدامها في المحاسبة عن تلك الأدوات المالية بموجب إطار التقرير المالي المنطبق الخاص به؛
  - ما إذا كان قد طبق بشكلٍ مناسب تلك السياسات عند تجميع المعلومات المالية التصورية.
- الأهمية النسبية (راجع: الفقرة ١٦)
١٧. إن الأهمية النسبية فيما يتعلق بما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة لا تعتمد على مقاييس كمي واحد. وبدلًا من ذلك، فإنها تعتمد على حجم وطبيعة إغفال عنصر من عناصر التجميع الموضحة في الفقرة ١٨، أو تطبيقه بشكل غير سليم، سواء كان ذلك عن قصد أم لا. وسيعتمد الحكم المتعلقة بجانيي الحجم والطبيعة، بدوره، على أمور مثل:
- سياق الحدث أو المعاملة؛
  - الغرض الذي من أجله يتم تجميع المعلومات المالية التصورية؛
  - ظروف الارتباط ذات الصلة.
- ويمكن أن يتمثل العنصر الحاسم في حجم أو طبيعة الأمر، أو مزيجه من كليهما.
١٨. قد يتنشأ خطر عدم تجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة عندما يوجد دليل على ما يلي، على سبيل المثال:
- استخدام مصدر غير مناسب لاستخراج المعلومات المالية غير المعدلة.
  - الاستخراج غير الصحيح للمعلومات المالية غير المعدلة من مصدر مناسب.
  - فيما يتعلق بالتعديلات، سوء تطبيق السياسات المحاسبية أو عدم اتساق التعديلات مع السياسات المحاسبية للمنشأة.
  - عدم إجراء تعديل مطلوب بموجب الضوابط المنطبقة.
  - إجراء تعديل لا يتوافق مع الضوابط المنطبقة.
  - وجود خطأ حسابي أو كتابي في العمليات الحسابية المطبقة في المعلومات المالية التصورية.
  - عدم كفاية الإفصاحات أو عدم صحتها أو إغفال ذكرها.
- التوصل إلى فهم لكيفية تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصورية وظروف الارتباط الأخرى (١٧) (راجع: الفقرة ١٧)
١٩. يمكن أن يتوصل المحاسب القانوني إلى هذا الفهم من خلال مجموعة من الإجراءات مثل:

- الاستفسار من الطرف المسؤول وموظفي المنشأة الآخرين المشاركون في تجميع المعلومات المالية التصورية.
  - الاستفسار من الأطراف المعنية الأخرى مثل المكلفين بالحكومة ومستشاري المنشأة.
  - قراءة الوثائق الداعمة ذات الصلة مثل العقود أو الاتفاques.
  - قراءة محاضر اجتماعات المكلفين بالحكومة.
- كيفية قيام الطرف المسؤول بتجميع المعلومات المالية التصورية؛ (راجع: الفقرة (١٧(ب))
٢٠. يمكن أن يتوصل المحاسب القانوني إلى فهم لكيفية قيام الطرف المسؤول بتجميع المعلومات المالية التصورية عن طريق النظر، على سبيل المثال، فيما يلي:
- المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة.
  - الخطوات التي اتخذها الطرف المسؤول لقيام بما يلي:
  - استخراج المعلومات المالية غير المعدلة من المصدر.
  - تحديد التعديلات التصورية المناسبة، على سبيل المثال، الطريقة التي حصل بها الطرف المسؤول على المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها عند تجميع المعلومات المالية التصورية.
  - كفاءة الطرف المسؤول في تجميع المعلومات المالية التصورية.
  - طبيعة ومدى إشراف الطرف المسؤول على موظفي المنشأة الآخرين المشاركون في تجميع المعلومات المالية التصورية.
  - منهج الطرف المسؤول في تحديد الإفصاحات المناسبة لدعم المعلومات المالية التصورية.
٢١. عند تجميع أعمال أو تصفية استثمار، فمن بين المجالات التي قد ينشأ عنها تعقيد في تجميع المعلومات المالية التصورية عمليات تخصيص الدخل والنفقات العامة والأصول والالتزامات بين منشآت الأعمال ذات الصلة. ولذلك، فمن المهم أن يفهم المحاسب القانوني منهج الطرف المسؤول وضوابطه ل القيام بعمليات التخصيص تلك وأن تفصح الإفصاحات التفسيرية المرفقة بالمعلومات المالية التصورية عن هذه الأمور.
- طبيعة المنشأة وأية منشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها (راجع: الفقرة (١٧(ج))
٢٢. قد تكون المنشأة المستحوذ عليها منشأة ذات كيان قانوني أو عملية ليس لها كيان قانوني ولكن يمكن تحديدها بشكل منفصل داخل منشأة أخرى مثل قسم أو فرع أو خط أعمال. وقد تكون المنشأة المتخلص منها منشأة ذات كيان قانوني مثل منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو عملية ليس لها كيان قانوني ولكن يمكن تحديدها بشكل منفصل داخل منشأة أخرى مثل قسم أو فرع أو خط أعمال.
٢٣. قد يكون لدى المحاسب القانوني كل الفهم المطلوب للمنشأة وأية منشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها، والبيانات الخاصة بكل منها، أو قد يكون لديه جزء من هذا الفهم، وذلك إذا قام بمراجعة أو فحص المعلومات المالية لهذه المنشآت.
- عوامل الصناعة والعوامل النظامية والتقطيعية والعوامل الخارجية الأخرى ذات الصلة (راجع: الفقرة (١٧(د))
٢٤. تشمل عوامل الصناعة ذات الصلة ظروف الصناعة، مثل البيئة التنافسية والعلاقات بين الموردين والعملاء والتطورات التقنية. ومن أمثلة الأمور التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحسبان:

- السوق والمنافسة، بما في ذلك الطلب والطاقة الاستيعابية والتنافس في الأسعار. •
- الممارسات التجارية الشائعة داخل الصناعة. •
- الأنشطة الدورية أو الموسمية. •
- تقنيات الإنتاج المتعلقة بمنتجات المنشأة. •
٢٥. تتضمن العوامل النظامية والتنظيمية ذات الصلة البيئية النظمية والتنظيمية. ويشمل هذا جملة أمور من بينها إطار التقرير المالي المنطبق الذي تُعد المنشأة، أو في حالة الانطباق المنشأة المستحوذ عليها، معلوماتها المالية الدورية، والبيئة النظمية والسياسية. ومن أمثلة الأمور التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحساب:
- الممارسات المحاسبية لصناعة معينة.
  - الإطار النظامي والتنظيمي لصناعة منظمة.
  - الأنظمة ولوائح التي تؤثر بشكل كبير على عمليات المنشأة، أو في حالة الانطباق عمليات المنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها، بما في ذلك أنشطة الإشراف المباشر.
  - الصرائب.
  - السياسات الحكومية التي تؤثر حالياً على أداء عمل المنشأة، أو في حالة الانطباق عمل المنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها، مثل السياسة التقنية (بما في ذلك أدوات الرقابة على الصرف الأجنبي) والسياسات المالية والحوافز المالية (على سبيل المثال، برامج الدعم الحكومي) وسياسات التعريفة الجمركية أو قيود التجارة.
  - المتطلبات البيئية التي تؤثر على صناعة وأعمال المنشأة أو المنشأة المستحوذ عليها أو المنشأة المتخلص منها.
٢٦. من أمثلة العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على المنشأة، وفي حالة الانطباق التي تؤثر على المنشأة المستحوذ عليها أو المتخلص منها، والتي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحساب الأوضاع الاقتصادية العامة، ومعدلات الفائدة وتوفّر التمويل، والتضخم أو إعادة تقييم العملة.
- الحصول على أدلة بشأن مدى مناسبة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة
- العوامل ذات الصلة التي يتم أخذها في الحساب (راجع: الفرعين ٤(أ)، ١٨)
٢٧. تتضمن العوامل التي تؤثر على مدى مناسبة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة ما إذا كان هناك تقرير مراجعة أو فحص عن ذلك المصدر وما إذا كان المصدر:
- مسروحاً به أو منصوصاً عليه صراحة في الأنظمة أو اللوائح ذات صلة، أو مسروحاً به من قبل سوق تداول الأوراق المالية ذات الصلة التي سيتم إيداع نشرة الافتتاح فيها، أو مستخدماً على هذا النحو بموجب الأعراف والممارسات السوقية العادلة.
  - قابل للتحديد بشكل واضح.
  - يمثل نقطة انطلاق معقولة لتجمیع المعلومات المالية التصورية في سياق الحدث أو المعاملة، بما في ذلك ما إذا كان متسلقاً مع السياسات المحاسبية للمنشأة ومؤرخاً بتاريخ مناسب أو يغطي فترة مناسبة.
٢٨. ربما يكون هناك تقرير مراجعة أو فحص عن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، صادر من محاسب قانوني آخر. وفي هذه الحالة، لا تقل حاجة المحاسب القانوني الذي

يقوم بإعداد تقرير بموجب هذا المعيار إلى فهم المنشأة وممارساتها الخاصة بالمحاسبة والتقرير المالي وفقاً لمتطلبات الفقرتين (ج) و (هـ)، وحاجته إلى أن يكون مقتضاً بأن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة يُعد مناسباً.

عدم وجود تقرير مراجعة أو فحص عن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة (راجع الفقرة ١٩)

٢٩١. في حالة عدم وجود تقرير مراجعة أو فحص عن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، فمن الضروري للمحاسب القانوني أن ينفذ إجراءات فيما يتعلق بمدى مناسبة ذلك المصدر. ومن بين العوامل التي قد تؤثر على طبيعة ومدى هذه الإجراءات، على سبيل المثال:

• ما إذا كان المحاسب القانوني قد قام سابقاً بمراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للمنشأة، والمعرفة التي اكتسبها المحاسب القانوني عن المنشأة من ذلك الارتباط.

• طول الفترة منذ مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للمنشأة.

• ما إذا كانت المعلومات المالية للمنشأة تخضع لفحص دوري من قبل المحاسب القانوني، على سبيل المثال، لأغراض الوفاء بمتطلبات الإيداع التنظيمية.

٣٠٠. من المرجح أن يكون قد تم مراجعة أو فحص القوائم المالية للمنشأة للفترة التي تسبق مباشرةً فترة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، حتى لو كان المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة نفسه لم يُراجع أو يُفحص. فعلى سبيل المثال، قد يكون المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة هو القوائم المالية الأولية التي لم يتم مراجعتها أو فحصها بعد في حين أن القوائم المالية للمنشأة للسنة المالية السابقة مباشرةً ربما تكون قد تمت مراجعتها. وفي مثل هذه الحالة، تتضمن الإجراءات التي قد ينفذها المحاسب القانوني، مع مراعاة العوامل الواردة في الفقرة ٢٩١، فيما يتعلق بمدى مناسبة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة:

• الاستفسار من الطرف المسؤول عن:

◦ الآلية التي أعد بها المصدر ومدى إمكانية الاعتماد على السجلات المحاسبية الأساسية التي يتفق أو يتطابق معها المصدر.

◦ ما إذا كان قد تم تسجيل جميع المعاملات.

◦ ما إذا كان قد تم إعداد المصدر وفقاً للسياسات المحاسبية للمنشأة.

◦ ما إذا كانت هناك أي تغييرات في السياسات المحاسبية عن آخر فترة تمت مراجعتها أو فحصها، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم التعامل مع تلك التغييرات.

◦ تقييمه لخطر احتمال أن يكون المصدر مُحرّفاً بشكل جوهري نتيجة لغش.

◦ تأثير التغييرات في الأنشطة والعمليات التجارية للمنشأة.

◦ إذا كان المحاسب القانوني قد قام بمراجعة أو فحص المعلومات المالية السنوية أو الأولية السابقة مباشرةً، النظر في نتائج هذه المراجعة أو الفحص وما إذا كان من الممكن أن تشير إلى أية قضايا تتعلق بإعداد المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة.

◦ تأييد المعلومات المقدمة من الطرف المسؤول ردأً على استفسارات المحاسب القانوني عندما تبدو الردود غير متسقة مع فهم المحاسب القانوني للمنشأة أو ظروف الارتباط.

- مقارنة المصدر بالمعلومات المالية المقابلة له في الفترة السابقة، وحسب الاقتضاء، بالمعلومات المالية السنوية أو الأولية السابقة مباشرةً، ومناقشة التغيرات المهمة مع الطرف المسؤول.

عدم مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للمنشأة مطلقاً (راجع: الفقرة (١٣ـهـ))  
٣١. بخلاف حالة تكوين منشأة لأغراض المعاملة وهذه المنشأة لم يكن لها أي نشاط تجاري على الإطلاق، فمن غير المرجح أن تسمح الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة للمنشأة بإصدار نشرة اقتتاب إذا لم تكن معلوماتها المالية التاريخية لم تتم مراجعتها أو فحصها مطلقاً.

الحصول على أدلة بشأن مدى مناسبة التعديلات التصورية  
تحديد التعديلات التصورية المناسبة (راجع: الفقرة (٢١ـجـ))

- ٣٢أ. في ضوء فهم المحاسب القانوني لكيفية تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصورية وظروف الارتباط الأخرى، قد يحصل المحاسب القانوني على أدلة فيما يتعلق بما إذا كان الطرف المسؤول قد حدد بشكل مناسب التعديلات التصورية الضرورية من خلال مجموعة من الإجراءات مثل:

• تقويم مدى معقولية منهج الطرف المسؤول لتحديد التعديلات التصورية المناسبة، على سبيل المثال، الطريقة المستخدمة عند تحديد عمليات التخصيص المناسبة للدخل والنفقات العامة والأصول والالتزامات بين منشآت الأعمال ذات الصلة.

• الاستفسار من الأطراف ذات الصلة داخل المنشأة المستحوذ عليها عن منهج استخراج المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها.

• تقويم جوانب محددة من العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى ذات الصلة.  
الاستفسار من مستشاري المنشأة عن جوانب محددة للحدث أو المعاملة والعقود والاتفاقيات ذات الصلة بتحديد التعديلات المناسبة.

• تقويم التحليلات وأوراق العمل ذات الصلة المعدة من قبل الطرف المسؤول وموظفي المنشأة الآخرين المشاركون في تجميع المعلومات المالية التصورية.

• الحصول على أدلة لإشراف الطرف المسؤول على موظفي المنشأة الآخرين المشاركون في تجميع المعلومات المالية التصورية.

• تنفيذ الإجراءات التحليلية.

الدعم بالحقائق لأية معلومات مالية لمنشأة مستحوذ عليها أو متخلص منها مُضمنة في التعديلات التصورية (راجع: الفقرة (٢٢ـبـ))

المعلومات المالية للمنشأة المتخلص منها

- ٣٢ـبـ. في حالة تصفية أحد الاستثمارات، فإن المعلومات المالية للمنشأة المتخلص منها سيتم استئصالها من المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، والذي غالباً ما سيكون مراجعاً أو مفهوماً. وبالتالي، سيوفر المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة الأساس للمحاسب القانوني لتحديد ما إذا كان هناك دعم بالحقائق للمعلومات المالية للمنشأة المتخلص منها. وفي مثل هذه الحالة، تتضمن الأمور التي يتم أخذها في الحسبان، على سبيل المثال، ما إذا كان الدخل والمصروف الذي يمكن نسبته إلى المنشأة المتخلص منها والمسجل على المستوى الموحد قد انعكس بشكل مناسب في التعديلات التصورية.

٣٤. في حالة عدم مراجعة أو فحص المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، قد يرجع المحاسب القانوني إلى الإرشادات الواردة في الفقرتين ٢٩١ و ٣٠ عند تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للمنشأة المتلخص منها يمكن دعمها بالحقائق.

#### المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها

٣٥. يمكن أن يكون المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها قد تمت مراجعته أو فحصه. وعندما يكون المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة قد تمت مراجعته أو فحصه من قبل المحاسب القانوني، فإن المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها سيكون من الممكن دعمها بالحقائق، مع مراعاة أي انعكاسات ناجمة عن الظروف التي تم تناولها في الفقرة ٢٣.

٣٦. يمكن أن يكون المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها قد تمت مراجعته أو فحصه من قبل محاسب قانوني آخر. وفي هذه الحالة، لا تقل حاجة المحاسب القانوني الذي يقوم بإعداد تقرير بموجب هذا المعيار إلى فهم المنشأة المستحوذ عليها وممارساتها الخاصة بالمحاسبة والتقرير المالي وفقاً لمتطلبات الفقرتين ١٧(ج) و (هـ)، وحاجته إلى أن يكون مقتضاً بأن المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها يمكن دعمها بالحقائق.

٣٧. في حالة عدم مراجعة أو فحص المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها، فمن الضروري للمحاسب القانوني تنفيذ إجراءات فيما يتعلق بمدى مناسبة ذلك المصدر. ومن بين العوامل التي قد تؤثر على طبيعة ومدى هذه الإجراءات، على سبيل المثال:

- ما إذا كان المحاسب القانوني قد قام سابقاً بمراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للمنشأة المستحوذ عليها، والمعرفة التي اكتسبها المحاسب القانوني عن المنشأة المستحوذ عليها من ذلك الارتباط.

٣٨. طول الفترة منذ مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للمنشأة المستحوذ عليها.

• ما إذا كانت المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها تخضع لفحص دوري من قبل المحاسب القانوني، على سبيل المثال، لأغراض الوفاء بمتطلبات الإيادع التنظيمية.

٣٩. غالباً ما ستكون القوائم المالية للمنشأة المستحوذ عليها للفترة التي تسبق مباشرةً فترة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها، قد تمت مراجعتها أو فحصها حتى لو كان المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها نفسه لم يراجع أو يفحص. وفي مثل هذه الحالة، تتضمن الإجراءات التي قد ينفذها المحاسب القانوني، مع مراعاة العوامل الواردة في الفقرة ٣٧، فيما يتعلق بما إذا كانت المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها يمكن دعمها بالحقائق:

#### الاستفسار من إدارة المنشأة المستحوذ عليها عن:

◦ الآلية التي أعد بها المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها، ومدى إمكانية الاعتماد على السجلات المحاسبية الأساسية التي يتفق أو يتطابق معها المصدر.

◦ ما إذا كان قد تم تسجيل جميع المعاملات.

◦ ما إذا كان المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها قد أعد وفقاً للسياسات المحاسبية للمنشأة المستحوذ عليها.

◦ ما إذا كانت هناك أي تغييرات في السياسات المحاسبية عن آخر فترة تمت مراجعتها أو فحصها، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم التعامل مع تلك التغييرات.

- تقديرها لخطر احتمال أن يكون المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها مُحرّفاً بشكل جوهري نتيجة لغش.
- تأثير التغييرات في الأنشطة والعمليات التجارية للمنشأة المستحوذ عليها.
- النظر في نتائج المراجعة أو الفحص إذا كان المحاسب القانوني قد قام بمراجعة أو فحص المعلومات المالية السنوية أو الأولية السابقة مباشرةً، وما إذا كان من الممكن أن تشير إلى أية قضايا تتعلق بإعداد المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها.
- تأييد المعلومات المقدمة من إدارة المنشأة المستحوذ عليها رداً على استفسارات المحاسب القانوني عندما تبدو الردود غير متسبة مع فهم المحاسب القانوني للمنشأة المستحوذ عليها أو ظروف الارتباط.
- مقارنة المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها بالمعلومات المالية المقابلة له في الفترة السابقة، وحسب الاقتضاء، بالمعلومات المالية السنوية أو الأولية السابقة مباشرةً، ومناقشة التغييرات المهمة مع إدارة المنشأة المستحوذ عليها.
- وجود رأي مراجعة أو استئناف فحص معدل أو فقرة لفت انتباه، فيما يتعلق بال المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، أو المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها أو المختص منها

ال subsequences المحتملة (راجع: الفقرة (٢٣))

٣٩. لا تؤثر جميع آراء المراجعة أو استنتاجات الفحص المعدلة أو فقرات لفت الانتباه سواء فيما يتعلق بال المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة أو المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها أو المختص منها، بالضرورة، على ما إذا كان من الممكن تجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقية. فعلى سبيل المثال، ربما يكون قد تم إبداء رأي مراجعة متحفظ في القوائم المالية للمنشأة بسبب عدم الإفصاح عن مكافآت المكلفين بالحكومة كما هو مطلوب بموجب إطار التقرير المالي المنطبق. وإذا كان هذا هو الحال، واستخدمت هذه القوائم المالية على أنها المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، فإن ذلك التحفظ قد لا تكون له أية تبعات على ما إذا كان يمكن تجميع القوائم التصورية لصافي الأصول والدخل، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقية.

التصرفات الإضافية المناسبة (راجع: الفقرتين (٢٣) (ب)، (٢٤))

٤٠. تتضمن التصرفات الإضافية المناسبة التي قد يتذرع بها المحاسب القانوني، على سبيل المثال:

- فيما يتعلق بالمتطلب الوارد في الفقرة (٢٣) (ب):
  - مناقشة الأمر مع الطرف المسؤول.
  - متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح ذات صلة، إضافةً وإشارةً في تقرير المحاسب القانوني إلى رأي المراجعة أو استئناف الفحص المعدل، أو فقرة لفت الانتباه، إذا كان الأمر، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، على درجة كافية من الملامة والأهمية لفهم المستخدمين للمعلومات المالية التصورية.
  - فيما يتعلق بالمتطلب الوارد في الفقرة (٢٤)، تعديل رأي المحاسب القانوني، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح ذات صلة.

- حجب التقرير أو الانسحاب من الارتباط، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح ذات صلة.
  - الحصول على مشورة قانونية.
- تقويم عرض المعلومات المالية التصورية
- تجنب التعليق بمعلومات مالية مضللة (راجع: الفقرة ٢٦(ب))
٤١. تتطلب قواعد سلوك وآداب المهنة من المحاسب القانوني ألا تكون له صلة عن علم بالتقارير أو الإقرارات أو الاتصالات أو المعلومات الأخرى التي يعتقد أنها:<sup>٩</sup>
- (أ) تحتوي على بيان خاطئ أو مضلل بشكل جوهري؛ أو
  - (ب) تحتوي على بيانات أو معلومات معدة بإهمال؛ أو
  - (ج) تنافي أو تحجب معلومات من المطلوب تصديقها عندما يكون ذلك الإغفال أو الحجب مضللاً.
- الإفصاحات المرفقة بالمعلومات المالية التصورية (راجع: الفقرتين ٤(ج)، ٢٦(ج))
٤٢. قد تتضمن الإفصاحات المناسبة أموراً مثل:
- طبيعة وغرض المعلومات المالية التصورية، بما في ذلك طبيعة الحدث أو المعاملة، والتاريخ الذي يفترض فيه وقوع الحدث أو إجراء المعاملة؛
  - المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، وما إذا كان قد تم نشر تقرير مراجعة أو فحص بشأن ذلك المصدر أم لا؛
  - التعديلات التصورية، بما في ذلك وصف وشرح لكل تعديل. ويشمل هذا، في حالة المعلومات المالية للمنشأة المستحوذ عليها أو المتخاص منها، المصدر الذي استخرجت منه تلك المعلومات وما إذا كان قد تم نشر تقرير مراجعة أو فحص عن ذلك المصدر أم لا؛
  - وصف للضوابط المنطبقة التي تم على أساسها تجميع المعلومات المالية التصورية، إذا لم تكن هذه الضوابط متاحة للعموم؛
  - عبارة تفيد بأنه قد تم تجميع المعلومات المالية التصورية لأغراض التوضيح فقط، وأنه بسبب طبيعتها، فإنها لا تعبر عن المركز المالي الفعلي للمنشأة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية.
  - وقد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة تقديم هذه الإفصاحات أو إفصاحات أخرى محددة.

النظر في الأحداث اللاحقة المهمة (راجع: الفقرة ٢٦(د))

٤٣. حيث إن المحاسب القانوني لا يُعد تقريراً عن المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، فإنه لا يوجد ما يتطلب منه تنفيذ إجراءات لتحديد الأحداث التي تقع بعد تاريخ المصدر والتي تتطلب تعليلاً أو إفصاحاً في ذلك المصدر. ومع ذلك، فمن الضروري للمحاسب القانوني أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كان قد لفت انتباهه أي أحداث مهمة لاحقة لتاريخ المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، قد تتطلب الإشارة إليها أو الإفصاح عنها في

<sup>٩</sup> قواعد سلوك وآداب المهنة، الفقرة ٢١٠

الإيضاحات التفسيرية المرفقة بالمعلومات المالية التصورية، حتى لا تكون هذه الأخيرة مضللة. ويستند هذا الاعتبار إلى تنفيذ الإجراءات التي يموجبها هذا المعيار أو إلى معرفة المحاسب القانوني بالمنشأة وظروف الارتباط. فعلى سبيل المثال، بعد تاريخ المصدر الذي استخرجت منه المعلومات المالية غير المعدلة، ربما تكون المنشأة قد دخلت في معاملة رأسمالية تتضمن تحويل ديونها القابلة للتحويل إلى حقوق ملكية، ويمكن أن يؤدي عدم الإفصاح عن ذلك إلى جعل المعلومات المالية التصورية مضللة.

#### عدم الاتساق الجوهرى مع المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ٢٧)

٤٤. تشمل التصرفات الإضافية المناسبة التي قد يتخذها المحاسب القانوني إذا رفض الطرف المسؤول تعديل المعلومات المالية التصورية أو المعلومات الأخرى، حسب مقتضى الحال، على سبيل المثال:

• متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح ذات صلة:

- وصف عدم الاتساق الجوهرى في تقرير المحاسب القانوني.
- تعديل رأى المحاسب القانوني.
- حجب التقرير أو الانسحاب من الارتباط.

• الحصول على مشورة قانونية.

#### الإفادات المكتوبة (راجع: الفقرة ٢٨ (أ))

٤٥. في بعض الحالات، قد تتطلب أنواع المعاملات من الطرف المسؤول أن يختار التعديلات التصورية سياسات محاسبية لم تكن المنشأة مضطورة لبيانها في السابق لأنها لم تكن لديها معاملات ذات صلة بها. وفي مثل هذه الحالة، قد يطلب المحاسب القانوني من الطرف المسؤول توسيع نطاق الإفادات المكتوبة لتتضمن التأكيد على أن السياسات المحاسبية المختارة تمثل السياسات التي تبنتها المنشأة لتلك الأنواع من المعاملات.

#### تكوين الرأي

##### التأكيد بشأن أمور إضافية مطلوبة بموجب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة (راجع: الفقرة ٢٩)

٤٦. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة من المحاسب القانوني إبداء رأي في أمور أخرى بخلاف ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجيئها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة. وفي بعض هذه الحالات، قد لا يكون من الضروري للمحاسب القانوني تنفيذ المزيد من الإجراءات. وعلى سبيل المثال، قد يتطلب نظام أو لائحة ذات صلة من المحاسب القانوني إبداء رأي بشأن ما إذا كان الأساس الذي استند إليه الطرف المسؤول في تجميع المعلومات المالية التصورية ينسق مع السياسات المحاسبية للمنشأة، ويوفر الالتزام بالمتطلبات الواردة في الفقرتين ١٨ و(ج) من هذا المعيار أساساً لإبداء مثل هذا الرأي.

٤٧. وفي ظروف أخرى، قد يحتاج المحاسب القانوني إلى تنفيذ المزيد من الإجراءات. وسوف تختلف طبيعة ومدى مثل هذه الإجراءات الرائدة باختلاف طبيعة الأمور الأخرى التي تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة من المحاسب القانوني إبداء رأي فيها.

#### عبارة بمسؤولية المحاسب القانوني عن التقرير

٤٨. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة من المحاسب القانوني أن يضمّن في تقريره عبارة صريحة تؤكد مسؤوليته عن التقرير. ولا يتعارض مع متطلبات هذا المعيار إدراج مثل هذه العبارة الإضافية النظامية أو التنظيمية في تقرير المحاسب القانوني.

### الإفصاح عن الضوابط المنطقية (راجع: الفقرة ٣٠)

٤٩٠. لا يحتاج الطرف المسؤول أن يكرر في الإيضاحات التفسيرية المرفقة بالمعلومات المالية التصورية أي ضوابط منصوص عليها في الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة، أو الصادرة من قبل جهة مرخص لها أو معترف بها لوضع المعايير. وستكون تلك الضوابط متاحة للعموم كجزء من نظام إعداد التقارير، وبالتالي فهي موجودة بشكل ضمني في تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصورية.
٥٠٠. عندما يضع الطرف المسؤول أي ضوابط محددة، فمن الضروري أن يتم الإفصاح عن تلك الضوابط حتى يمكن للمستخدمين الوصول إلى فهم صحيح لكيفية تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصورية.

### إعداد تقرير التأكيد

#### العنوان (راجع: الفقرة ٣٥(أ))

٥١٠. يؤدي وضع عنوان يشير إلى أن التقرير هو تقرير محاسب قانوني مستقل، على سبيل المثال "تقرير تأكيد لمحاسب قانوني مستقل عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة اكتتاب"، إلى تأكيد أن المحاسب القانوني قد استوفى جميع المتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية وفقاً لما يتطلبه معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠). ويميز هذا تقرير المحاسب القانوني المستقل عن التقارير التي يصدرها آخرون.

#### المخاطب بالتقدير (راجع: الفقرة ٣٥(ب))

٥٢٠. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة المخاطبين بالتقدير. وفي حالات أخرى، قد ينفق المحاسب القانوني مع المنشأة على المخاطبين بالتقدير كجزء من شروط الارتباط.

#### المقدمة (راجع: الفقرة ٣٥(ج))

٥٣٠. نظراً لأن المعلومات المالية التصورية سيتم تضمينها في نشرة اكتتاب تحتوي على معلومات أخرى، فقد يأخذ المحاسب القانوني في الحسبان إدراج إشارة تحدد القسم المعروضة فيه المعلومات المالية التصورية، إذا سمح شكل العرض بذلك. ويساعد ذلك القراء في تحديد المعلومات المالية التصورية التي يتعلق بها تقرير المحاسب القانوني.

#### الرأي (راجع: الفقرتين ١٣(ج)، ٣٥(ح))

٥٤٠. يتم تحديد ما إذا كان سيتم استخدام عبارة "لقد تم تجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس [الضوابط المنطقية]"، أو عبارة "لقد تم تجميع المعلومات المالية التصورية بشكلٍ سليم بناءً على الأساس المعلن" لإبداء الرأي في كل دولة بعينها، تبعاً للأنظمة أو اللوائح التي تحكم عملية التقرير عن المعلومات المالية التصورية في تلك الدولة، أو حسب الممارسة المتعارف عليها في تلك الدولة.

٥٥٠. في بعض الدول، قد تحدد الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة صياغة رأي المحاسب القانوني بمصطلحات أخرى خلاف تلك المذكورة أعلاه. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري للمحاسب القانوني ممارسة حكمه لتحديد ما إذا كان تنفيذ الإجراءات الموضحة في هذا المعيار سيمكنه من إبداء الرأي بالصيغة المفروضة بموجب الأنظمة أو اللوائح، أو ما إذا كانت هناك إجراءات إضافية سيمكون من الضروري تنفيذها.

١٠. معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠)، الفقرة ٢٠.

٥٦. عندما يخلص المحاسب القانوني إلى أن تنفيذ الإجراءات المحددة في هذا المعيار سيكون كافياً لتمكينه من إبداء الرأي بالصيغة المفروضة بموجب الأنظمة أو اللوائح، فقد يكون من المناسب اعتبار هذه الصيغة معادلة للصيغتين البديلتين المحددين لإبداء الرأي في هذا المعيار.

مثال توضيحي للتقرير (راجع: الفقرة ٣٥)

٥٧. يحتوي الملحق على تقرير محاسب قانوني برأي غير معدل.

## الملاحق

(راجع: الفقرة ٥٧)

### مثال توضيحي لتقرير محاسب قانوني يحتوي على رأي غير معدل

تقرير تأكيد لمحاسب قانوني مستقل عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة اكتتاب [المخاطبون المعنيون]

### تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة اكتتاب

لقد انتهينا من ارتباط التأكيد لإعداد تقرير عن قيام [الطرف المسؤول] بتجمیع المعلومات المالية التصورية للشركة (س). وت تكون المعلومات المالية التصورية من [قائمة صافي الأصول التصورية كما هي في [التاريخ]], [قائمة الدخل التصورية للفترة المنتهية في [التاريخ]], [قائمة التدفقات النقدية التصورية للفترة المنتهية في [التاريخ]] والإيضاحات المتعلقة بها [كما هي واردة في الصفحات ××-×× من نشرة الافتتاب الصادرة عن الشركة]. كما إن الضوابط المنطقية التي على أساسها قام [الطرف المسؤول] بتجمیع المعلومات المالية التصورية [محددة في [لائحة الأوراق المالية رقم ××] ومبينة في [الإيضاح ××]/[مبينة في [الإيضاح ××].]

وقد تم تجمیع المعلومات المالية التصورية من قبل [الطرف المسؤول] لتوضیح أثر [الحدث أو المعاملة] [المبینة في الإيضاح ×] على [المركز المالي للشركة] كما في [يتم تحديد التاريخ] [و] [الأداء المالي للشركة] [والتدفقات النقدية] للفترة المنتهية في [يتم تحديد التاريخ] كما لو أن [الحدث أو المعاملة] كان قد وقع في [يتم تحديد التاريخ] [و] [يتم تحديد التاريخ] على الترتیب]. وكجزء من هذه الآلية، تم استخراج معلومات عن [المركز المالي] [الأداء المالي] [التدفقات النقدية] للشركة من قبل [الطرف المسؤول] من القوائم المالية للشركة للفترة المنتهية في [التاريخ]], والتي [نشر بشأنها تقرير [مراجعة]/[فحص]]/[لم ينشر بشأنها أي تقرير مراجعة أو فحص].

مسؤولية [الطرف المسؤول] عن المعلومات المالية التصورية  
[الطرف المسؤول] هو المسؤول عن تجمیع المعلومات المالية التصورية على أساس [الضوابط المنطقية].

### الاستقلال ورقابة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنوية الواجبة والسرية والسلوك المهني. (\*)

وبطبق المكتب معيار رقابة الجودة (١) وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشتمل على سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطقية.

<sup>١</sup> عندما يكون تقرير المراجعة أو الفحص معدلاً، يمكن الإشارة إلى موضع توضیح التعديل في نشرة الافتتاب.

\* تتم الإشارة إلى الالتزام بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

<sup>٢</sup> معيار رقابة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

## مسؤولية المحاسب القانوني

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي [ ]، وفقاً لمتطلبات [الأنظمة الأوراق المالية رقم ×××]، عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، من قبل [الطرف المسؤول] على أساس [الضوابط المنطبقة].

لقد قمنا بأداء الارتباط وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد (٣٤٢٠) "ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الافتتاح" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويطلب هذا المعيار هنا الالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ويتطلب تنفيذ إجراءات الوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كان [الطرف المسؤول] قد قام بتجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس [الضوابط المنطبقة].

ولأغراض هذا الارتباط، لا نتحمل أية مسؤولية عن تحديث أو إعادة إصدار أي تقارير أو آراء بشأن أية معلومات مالية تاريخية مستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية، كما لم نتفق أثناء هذا الارتباط أية مراجعة أو فحص المعلومات المالية المستخدمة في تجميع المعلومات المالية التصورية.

والغرض من المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرات الافتتاح يتمثل فقط في توضيح أثر حدث أو معاملة مهمة على المعلومات المالية غير المعدلة للمنشأة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق يتم اختياره لأغراض التوضيح. ووفقاً لذلك، فإننا لا نقدم أي تأكيد بأن النتيجة الفعلية للحدث أو المعاملة في [إتم تحديد التاريخ] كانت ستحقق كما هي معروضة.

ويشمل ارتباط التأكيد المعقول لإعداد تقرير عما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد تم تجميعها، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس الضوابط المنطبقة، على تنفيذ إجراءات لتقييم ما إذا كانت الضوابط المنطقية المستخدمة من قبل [الطرف المسؤول] في تجميع المعلومات المالية التصورية توفر أساساً معقولاً لعرض التأثيرات المهمة التي يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى الحدث أو المعاملة، وللحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن ما يلي:

- ما إذا كانت التعديلات التصورية ذات الصلة تعطي تأثيراً مناسباً لتلك الضوابط؛
- ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية تعكس التطبيق السليم لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة.

وتعتمد الإجراءات المختارة على حكم المحاسب القانوني، مع مراعاة فهم المحاسب القانوني لطبيعة الشركة، والحدث أو المعاملة التي تم بشأنها تجميع المعلومات المالية التصورية، وظروف الارتباط الأخرى ذات الصلة.

وبينطوي الارتباط كذلك على تقويم العرض العام للمعلومات المالية التصورية.

وفي اعتقادنا، فإن الأدلة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

وفي رأينا، فقد [تم تجميع المعلومات المالية التصورية، من جميع الجوانب الجوهرية، على أساس [الضوابط المنطقية]] / [تم تجميع المعلومات المالية التصورية بشكل سليم بناء على الأساس المعلن].

## التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية الأخرى

[قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة من المحاسب القانوني إبداء رأي في أمور أخرى (انظر الفقرتين ٦٤-٦٧). ويختلف شكل ومحفوظ هذا القسم من تقرير المحاسب القانوني تبعاً لطبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المحاسب القانوني.]

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير المحاسب القانوني]

[عنوان المحاسب القانوني]

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p><i>"This Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC." The approved text of all Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition is that published by IFAC in the English language.</i></p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (ديسمبر ٢٠١٨) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتاكيد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact <a href="mailto:Permissions@ifac.org">Permissions@ifac.org</a> for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document."</p>	<p>اتصل بـ <a href="mailto:Permissions@ifac.org">permissions@ifac.org</a> للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>